الجريان باق على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اي باق على طهوريته الا الجرية المتصلة بالمتنجس فلها حكم النجاسة وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع المائع كانت واقفة في المحل فكل ما حد عليها نجس واما ما لم يحد عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته وعبارة ثم م ر والعبرة في الجاري بالجرية نفسها لا مجموع المائع الجريان متفاضلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جرية طالبة لما قبلها هاربة مما بعدها فاذا كانت الجرية وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في المرض دون قلتين تنجست بملاقاة النجاسة حتى لو كانت متصلة فلا يرد في تفسير لام المفهوم حد ث القلتين المار فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد ويكون محل تلك الجرية من النهر نجسا ويطهر بالجرية بعدها وتكون في حكم نجاسة النجاسة حتى لو كانت متصلة فلا بد من سبع جريات عليها ومن التتريب ايضا في غير الارض التي بعد هذا في نجاسة تجري في المائع كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جرية لمزيلها نجس الى ان تجتمع قلتان منه في موضع وبقدرة فقال لنا الف قلة غير متغير وهو نجس اي لانه ما دام لم يجتمع فهو نجس وان طال محل جري الماء والفرق ان كل جرية اقل من قلتين اي تقديرا او تحقيقا لا تفصل للتموج والحقيقي ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسكون الهواء والتقديري بان يكون غير ظم التموج بالجاري عند سكون الهواء لانه يتماوج ولا يرتفع كما لمعنى انها لا تشتوي بما قبلها وما بعدها بخلاف الراكد فان بعضها يقوي بعضا

باب

ليسحا

فصل

يسحا يخ هذا مسح القلتين من حيث هما اي بقطع النظر عن الجريه وسيأتي تقريره بقوله مسح القلتين اذ هذا نظر اول وقوله ثم يوجه الخ مسح الجرية نفسها هل تبلغ قلتين بان يلقى المتران الآتي وهو الماية والخمس والعشرون او لا بان لم تبلغه كان لم يكن الطول ذراعا وربعا في المرع وهذا نظر ثان مسح القلتين الى بيان لقوله بان يمسحا اي القلتان واذا تاملت لم تجد في كلامه تكرارا خلافا للقيل قلت حكم لو قال فهو من التراكد لكان اولى واسلم فتامل وقوله فله حكم التراكد فلا ينظر فيه للجريان بل ينظر لجميعه هل بلغ قلتين لم ينجس الا بالتغير

فصل في بيان ما يطهر بالذبح دون ما لا يطهر

في كلامه اكتفا لان الفصل منعقد لامور اربعة ما يطهر بذباحه وما لا يطهر وما يستعمل من الانية وما لا يشق وهذا بنا على النسخة التي وقفت لنا من عدم ترجمة قول المص ولا يخرج استعمال الخ بفصل وقد وجد في بعض نسخ المتن المحرر ترجمته بفصل وعليه فيكون هذا الفصل منعقدا لامرين فقط وهو ما يطهر بالذباح وما لا يطهر وما سبق ذكر الذباح عنه المياه انه مطهر واما ما سبق ذكر الاواني عنها هو في كونها ظروفا للمياه وجمع الجلود في كلامه من مقابلة الجمع بالجمع لان لكل حيوان جلدا يزال عنه في حياته او بعد موته قال وفيه ان المنية ليست جمعا الان يقال انها اسم جمع لغوي او يقال ان ال للجنس فتصدق بالمفرد

المنية وكذا جلود الحي الذي ينجس بالموت وانما قيد بالمنية للغالب فلو سلخ جلده مع حياته طهر ايضا بالذباح اهو مد